TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

The Federal Government The Kurdistan Regional Government after the Islamic State (ISIS)

Dr. Kamal Hussein Adham *
Tikrit University - College of Political science

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 21 Feb 2019
- Accepted 29 Feb 2019
- Available online 20 Aug 2019

Keywords:
- Middle East
- Iraq
- ISIS
- Kurdistan Regional
- terrorism
- Federal Government
- Political System

Abstract: The federal government Kurdistan government after period of ISIS The relationship between the federal government and Kurdistan government no fixed in relationship and witness some vibration in region prime minister Nori al maliky and relocate to period of prime minister Hider al ibady . And the beginning of fighting extreme groups of ISIS . and the beginning of establishing international coalition to fighting thesis groups . and try to solve problems of distribution of resource finance of Iraqi oil sells. for theses this research want to study the frame of legal and constitutional between the federal and regional government which depend on decentralization in administration and distribution authorities between the center and the regional and give wide authorities to regional to the constitution of 2005.which gives the executive. parliamentary . judicial . the constitute on decentralization . and was studied in the first chapter in title legal frame and constitutional establish of federal and regional government . and the second chapter studied the security problems during the active of the groups of ISIS which resulted disputes between the central and regional government which led to plebiscite in Kurdistan to leave Iraq . the third chapter will study the active administration to the central and regional government beside the introduction and conclusions which may be help the Iraqis estate .

* **Corresponding Author:** Kamal Hussein Adham**, E-Mail:** kamhu@tu.edu.iq **,Tel:**009647702336366 **,**
Affiliation: Tikrit University - College of Political science.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 511-527

الحكومة الاتحادية حكومة اقليم كردستان بعد مرحلة الدولة الإسلامية (داعش)

م.د. كمال حسين ادهم

جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 15/اب/2019
- القبول : 20/اب/2019
- النشر المباشر : 16/مايو/2019

الكلمات المفتاحية :
- الشَّرق الأوسط
- العراق
- داعش
- اقليم كردستان
- الارهاب
- الحكومة الفيدرالية
- النظم السياسية

الخلاصة : عرفت العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان عدم انتظام العلاقة وحدوث بعض الاهتزازات في عهد حكومة رئيس الوزراء نوري كامل المالكي وهو ما تم تناقله في بداية عهد حكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي وبداية محاربة الجماعات المتطرفة لما يعرف بدولة العراق وبلاد الشام الاسلامية (داعش) وبداية تشكيل تحالف دولي لغرض محاربة هذه الجماعات وبداية محاولة حل المشاكل الخاصة بتوزيع الموارد المالية لمبيعات النفط العراقي لذلك سيعمد هذا البحث لتحديد اطار العلاقة الدستورية والقانونية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم والذي اعتمد على اسس اللامركزية في ادارة وتوزيع السلطات بين المركز والاقليم والتي حددت صلاحيات واسعة لحكومة الاقليم والتي حددت من قبل الدستور العراقي للعام 2005، والتي اعطت السلطات الثلاثة التنفيذية التوجيه والتشريعية والقضائية حرية التشكل والتأسيس عبر اسلوب لامركزي وهو ما تمت دراسته كمبحث اول بعنوان الاطار القانوني والدستوري لحكومتي المركز والاقليم ، اما المبحث الثاني فسيتناول المشاكل الامنية في الادارتين الحكوميتين المركزية والاقليم والتي كانت اكثر وضوح مع بروز وازياد نشاط الجماعات المسلحة المنضوية تحت الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام والتي افرزت عن اختلافات ما بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم وكانت من جملة افرازاتها اجراء استفتاء خاص بالانفصال عن الحكومة الاتحادية اما المبحث الثالث فسيحاول دراسة الادارة الفاعلة لحكومتي الاقليم والمركز الى جانب المقدمة والخاتمة مع توصيات يمكن ان تعمل على الارتقاء بالعمل المؤسسي لدولة العراق الفدرالي .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 511-527

المقدمة :

دفعت بعض المشاكل العالقة بين كل من الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة اقليم كردستان والتي كانت من دواعيها الاختلاف حول تقاسم موارد الدولة المالية والتي كان لانخفاض قيمة واردات الدولة والمتمثلة باعتماد الدولة العراقية والاقليم على مصدر واحد و المتمثل بمبيعات النفط ، الى جانب انسحاب القوات الامريكية وفق اطار الاتفاقية والتي تم ابرامها بين الدولة العراقية والادارة الامريكية في العام 2008، والتي أسهمت بتصاعد تهديدات الجماعات المسلحة المنضوية تحت تسمية الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام والتي تمكنت من السيطرة والتحكم بمساحات جغرافية واسعة من الدولة العراقية وتسمية مدينة الموصل كعاصمة للخلافة الاسلامية الى جانب اطلاق التصريحات حول التوجه للعاصمة العراقية ، وفي هذا الباب ايضا كان لتهديدات هذه الجماعات المسلحة واحتلالها مساحات من المناطق الجغرافية التابعة لاقليم وحتة المناطق المتنازع عليها بين الاقليم والحكومة المركزية ، ومع تراجع نشاط هذه الجماعات المسلحة نتيجة التحالف الجولي والذي عمل الى جانب الحومتين الوطنية العراقية وحكومة الاقليم لتبرز خلافات من نوع جديد كان منها سيطرة قوات البيشمركة والتابعة للإقليم على بعض المناطق المتنازع عليها بين المركز والاقليم وهو ما دفع الحكومة الجديدة المشكلة تحت ادارة رئيس الوزراء السيد حيدر العبادي الى العمل على ادارة الازمة مع الاقليم وفي نفس المجال العمل على ادارة البلاد ومحاولة انهاء التأثير الذي مارسته الجماعات المسلحة والتابعة لتنظيمات الدولة الاسلامية ، لذلك سيعمل هذا البحث للتعرف الاطار القانوني والدستوري والمحدد لحكومتي المركز والاقليم في المبحث الاول والذي كان بعنوان الاطار القانوني والدستوري لحكومتي المركز والاقليم ، في حين سيعمل المبحث الثاني للتعرف على المشاكل الامنية في الادارتين للحكومتين المركزية وحكومة الاقليم والذي اتخذ عنوان المشاكل الامنية في الادارتين الحكوميتين المركزية والاقليم، اما المبحث الثالث فكان بعنوان الادارة الفاعلة، والذي سيسعى الى محاولة الاشارة الادارة الفاعلة و الى بعض القوانين والاعراف والسياسات المتطلب اتباعها في محاولات تذليل المشاكل بين الاقليم والحكومة المركزية الى جانب محاولة الالتزام بالنهج الديمقراطي الواجب اتباعه كوسيلة لانهاءالمشاكل

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 511-527

والازمات ليس على مستوى الادارة بين الحكومة الوطنية والاقليم وانما الدولة والمجتمع كذلك الى جانب المقدمة والخاتمة وبعض التوصيات .

المبحث الاول/ الاطار القانوني والدستوري لحكومتي المركز والاقليم

عرفة الدولة العراقية في باب تحديد العلاقة بين المواطن والدولة بشكل عام – على اختلاف انتماءاته الدينية والعرقية– بان الدولة في العراق لم تتمكن الى ان تتحول كدولة الى سلطة عامة ضامنة للخضوع الاختياري للمواطنين وكمعبرة عن الوصول الى حالة الشراكة ومساهمة في الحد وتقليص حجم التشنجات ولكن هذه الدولة تحولت الى طرف في المشاكل وذلك من خلال حالة دمج بين الحقوق ، فكانت مفاهيم كالمواطنة والديمقراطية يتوجب ان تدعم بالاهتمام بضمان المساواة والشراكة مترافقا ذلك بالاقرار القانوني بالحقوق فمن دون هذه السياسات والضمانات تظل المواطنة والديمقراطية مجرد مفاهيم عاجزة عن صياغة الحلول[1] ، ومن حيث اعتماد النظام الفدرالي وما رافقة من مشاكل حول ما يعرف بالمناطق المتنازع عليها فهو مؤشر الى ضعف نظري وعملي لادراك معنى وابعاد الفدرالية من جانب القوى السياسية [2] ، ان واقع السياسي والاداري لإقليم كردستان العراق يعكس العلاقة والمشاكل بين الاقليم والحكومة الوطنية الى جانب جهات اقليمية فترتيب النظام الفدرالي والصلاحيات المحددة لاقليم جعلت سياسات الاقليم ذات اثر واضح وكلمة مسموعة في الادارة الوطنية للعراق[3]، من حيث توجيه السياسة في العراق والتي تمحورت كنظام عمل على النظام الفدرالي اللامركزي وهو ما تم تطبيقه في انشاء النظام الاتحادي والمعتمد على الادارة اللامركزية في الادارة والتوجيه مع ترك السلطات الثلاثة التنفيذية التوجيه والتشريعية والقضائية حرية التشكل والتأسيس عبر اسلوب لامركزي وهو ماحددته المادتين (115،119،120)[4] ،وفي عين الوقت كان لاسهام الاقليم في

[1] أ.فريد اسسرد، المدارس السياسية الثلاثة في العراق وإمكانية التعايش السلمي فيما بينها،اوراق الشرق الاوسط، العدد44، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط،القاهرة ،ابريل 2009، ص176.

[2] ميثم الجنابي، العراق ورهان المستقبل،دار المدى للثقافة والعلوم،ط1،العراق، 2006،ص214.

[3] بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكوردستان العراق الجاران الحائران،دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1،دمشق ،2009، ص200-201.

[4] اذ نصت المادة 115:يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة واقاليم ومحافظات لامركزية وادارات محلية ، كما جاء نص المادة 119: يقوم الاقليم بوضع دستور له، يحدد هيكل سلطات الاقليم ،وصلاحياته،وآليات ممارسة تلك الصلاحيات ،على ان لايتعارض مع هذا الدستور.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 511-527

ادارة البلاد دور في التخفيض من مستوى المشاكل والتشنجات فكان لرئيس اقليم كردستان البارزاني الفضل بمبادرته في ايجاد مخرج للازمة التي عرفتها محاولات تشكيل الحكومة العراقية [1]، وهذه المساهمة ما هي الا اختزال لمستوى الصلاحيات التي تم تحديدها في دستور البلاد للعام 2005.

المبحث الثاني/ المشاكل الامنية في الادارتين الحكوميتين المركزية والاقليم

المشكلة الرئيسية للدولة العراقية ليست في انها لم تكن تمثل الكورد وانما ايضا لم تكن تمثل الاخرين ايضا بصورة صحيحة، فهي لم تكن يوما دولة مواطنة، او دولة مدنية/ ديمقراطية. كانت دولة نخبة او مجموعة سياسية تحتكر السلطة وكل مُقدرات وثروات البلد باسم القومية او الطائفة[2]، وهو ما كان له اسهام في وضع فجوه بين المواطن ومؤسسات الدولة وهو ما أسهم في عدم التغلب على الازمات والمشاكل التي تصاعدت وتيرتها وبرزت بالتحديد بالمشكلة الامنية التي عرفها العراق منذ العام 2014،وسيطرت الجماعات المسلحة على عدد من المحافظات العراقية والمحاذية لاقليم كردستان والتي كانت ذات تأثير امني جدي للدولة والاقليم فكانت طبيعة هذا التنظيم المكون لهذه المجموعات المسلحة والتي تتألف من بضعة الاف من المقاتلين والذين كانت لهم خبرة محلية في التعامل مع مناطق اعتبرت ذات نفوذ تقليدي في مناطق ضمت محافظة كركوك وصلاح الدين وديالى في شمال شرق العراق فضلا عن مناطق في اقليم كردستان والتي تعتبر مناطق نائية وتمتاز بالوعورة والتي كانت من المناطق التي نشأ فيها التنظيم بالقرب من الحدود الايرانية [3]، وهو ما كان له التأثير على امن البلاد وسقوط مناطق في محافظات العراق الى جانب مناطق متاخمة لحدود اقليم كردستان والتي اظهرت ضعف في القوات الامنية وعدم وجود تنسيق ما بين القوات الاتحادية وقوات

وعينت الصلاحية بتاسيس السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في نص المادة120:اولا:لسلطات الاقليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ..... ينظر:دساتير الدولة العراقية للفترة من عام 1876 لغاية عام 2005،جمع وترتيب وتعليق القاضي وائل عبد اللطيف الفضل،مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة ،ط2،ب ت،بغداد،ص455-456.

[1] عرفت مرحلة بعد اجراء الانتخابات البرلمانية في العام 2010،وتأخر تشكيل الحكومة في بغداد بسبب الخلافات السياسية لتسنم المناصب الوزارية ، وفيها قدم رئيس اقليم كردستان مبادرة حددها بثلاثة مبادئ اساسية : التوافق والتوازن والشراكة والتي يكون عبرها تشكيل حكومة شراكة وطنية ، ينظر:احمد طاهر ،كردستان العراق وتجديد المطالبة ب تقرير المصير ،السياسة الدولية ، العدد:183،مركز الاهرام ، مطابع الاهرام التجارية قليوبية – مصر،يناير 2011، ص120.

[2] http://new.fcdrs.com/polotics/510

[3] علي بكر،العنف في العراق وصعود النمط الداعشي،السياسة الدولية العدد:198،الاهرام، مصر ،اكتوبر 2014،ص92.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 511-527

الاقليم وفي هذا الاطار تم الاعتراف بواقع ما الت اليه واقع الادارة الامنية في العراق وما يحتاجه الجهاز الدفاعي والامني لعموم دولة العراق لفترة ما عرف بسيطرة الجماعات المتطرفة العائدة لدولة العراق وبلاد الشام وخلال تلك المرحلة تصاعدت ازمة بين الاقليم والحكومة المركزية حول مسألة اجراء الاستفتاء داخل الاقليم حول نية الانفصال وهو ما لم يكن الاقليم موفق في اتمام الانفصال بعد ان حظي نتائج الاستفتاء بالعلان عن الانفصال الامر الذي كانت من نتائجه عن الموافقة على الاستفتاء من قبل القوى الاقليمية وحتى الدولية فعلى مستوى الجانب الامريكي حددت الخارجية الامريكية ببيان عن قلقها من اجراء الاستفتاء حوا الانفصال وجاء في البيان (أننا نشجع السلطات الاقليمية على التباحث مع حكومة العراق حول مجموعة كاملة من القضايا الهامة بما فيها مستقبل العلاقات بين بغداد واربيل على أساس الدستور العراقي)[1] ، وهو ماكان اكثر تحديدا من قبل وزير الخارجية الامريكي ريكس تيلرسون (معارضة بلاده لاجراء الاقليم استفتاء استقلال كردستان ... دعم الولايات المتحدة المستمر لعراق واحد اتحادي وديمقراطي ، وحث الاكراد على الدخول في مفاوضات مع الحكومة العراقية بدلا" من ذلك)[2] ، وبعد اتمام الاستفتاء تمكنت الحكومة المركزية بنجاح في ادارة الازمة مع حكومة الاقليم مستعينة بذلك بحكم مساند من قبل السلطة القضائية للبلاد اذ حكمة المحكمة الاتحادية العليا برفض نتائج الانفصال وبالمقابل اعلنت حكومة الاقليم احترامها لهذا القرار وبذلك تمكنت حكومة السيد حيدر العبادي من الحصول على سند قانوني لمواقف الحكومة في رفض نتائج الانفصال مع ابداء الاستعداد للحوار على اساس الدستور بعد تخلي الاقليم عن نتائج الاستفتاء مع الالماح الى امكانية زيادة حصة الاقليم في الميزانية لتشجيع سلطات الاقليم على الحوار [3] ، ومع بداية تراجع التنظيمات المسلحة التابعة لدولة العراق وبلاد الشام الاسلامية اوضح رئيس اقليم كردستان السيد مسعود البارزاني الى ضرورة وجود اتفاق دقيق وواضح بشأن مرحلة ما بعد هزيمة داعش في الموصل وان عذا الاتفاق يضمن اشراك كل مكونات المحافظة والعراق لبناء حياة جديدة [4]،الاسلامية اوضح رئيس الوزراء

[1] ممثل وزارة الخارجية الامريكية هايزر ناويرت،نقلا عن ،د. طلال عتريسي، التفاعلات الدولية مع استفتاء كردستان،شؤون عربية، العدد:172،الامانة العامة لجامعة الدول العربية ،القاهرة ،شتاء 2017،ص74.

[2] وزير الخارجية الامريكي ريكس تيلرسون ،نقلا عن،د. طلال عتريسي، مصدر سبق ذكره، ص75.

[3] سيد ابوزيد عمر، تداعيات ما بعد الاستفتاء في كردستان على العراق ودول الجوار سياسيا" واقتصاديا: وأمنيا"،شؤون عربية ،العدد 172،الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ،شتاء 2017،ص54.

[4] سيناريوهات عراق ما بعد داعش، نافذة المستقبل ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، الاصدار الاول،2017، ط1،العراق،2017،ص107..

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 511-527

السيد حيدر العبادي حاجة وزارة الدفاع في كل من العراق واقليم كردستان[1] لاستعانة بالقوات الامريكية في دعم الجيش العراقي وذلك من خلال مقابلة له مع شبكة فوكس نيوز، قائلا في تأييده الاستعانة وبقاء القوات الامريكية في العراق ((بقاءجزء من القوات الامريكية ...من اجل دعم القوات العراقية في مرحلة ما بعد داعش. ومن المنطقي أن يتم ذلك استنادا الى الاتفاقية المعقودة بين البلدين عام 2008.))[2] ، وفي الاطار القانوني لتوزيع واقرار العقود الخاصة بالثروة النفطية في العراق والتي كانت مثار خلاف طويل بين السلطة الاتحادية وادارة اقليم كردستان ، فمن حيث الاساس كانت حالة الاختلاف في التفسيرات بين كل من الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم حول مسألة ابرام العقود الاكتشاف والتطوير والانتاج في مجال السياسة النفطية والتي هي من حق الادارة الفدرالية واختصاصها وهو ما يراعى في النفط الموجودة النطاق الجغرافي لاقليم فهو ملك للاقليم والتصرف به يكون على اساس التنسيق والعمل المشترك مع المركز ، الا ان الخلاف كان حول قانون النفط لاقليم كردستان والتي تمحورت في عدت نقاط : مشكلة توزيع الثروة ، و حق منح العقود للشركات ، نقل النفط وتصديره [3]، وعلى مستوى امكانية تصدير المنتجات النفطية تواجه الحكومة الاتحادية مشكلة مع بقية الدول المنتجة للنفط اذ ان العراق يضغط للحصول على اعفاء من تخفيض الانتاج بسبب الحاجة الملحة للمال لتمويل الحرب ضد تنظيم داعش [4] وهذه الاشكالات يتم ايجاد حلول لها وتبرز من حين لاخر فمن جانب السلطة الاتحادية حدد وزير النفط في الحكومة الاتحادية السيد ديار علي اللعيبي قائلا((

---

[2] الى جانب الاتفاقية الامنية العراقية الامريكية عام 2008، اتفق الجانب الامريكي مع حكومة اقليم كردستان على بناء خمس قواعد في الاقليم وكركوك مع اعتماد ان يغطي الجانب الامريكي رواتب القوات الكردية ويقوم بتدريب هذه القوات وتزويدها بالسلاح، ينظر:سيد أبوزيد عمر، العراق بين المطرقة الايرانية والسندان الامريكي،مجلة شؤون عربية، العدد: 170،الامانة العامةلجامعة الدول العربية،صيف 2017،ص66.

[3] واجهة الادارة المشتركة بين حكومة الاقليم والحكومة المركزية عدد من المشاكل – فعلى سبيل المثال لا الحصر- كان للسياسة النفطية والتي اعتمدتها وزارة النفط في حكومة اقليم كردستان والخاصة بتصدير نفط الاقليم بصورة مستقلة عن الحكومة الاتحادية الى قطع حكومة رئيس الوزراء السابق السيد نوري المالكي تحويلات الميزانية الاتحادية في بداية العام 2014، وفي نفس الوقت تم رفع دعوى قضائية ضد مشتري النفط الخام من حكومة الاقليم وشركة بوتاس التركية والتي قامت بأنشاء خط انابيب ، ينظر:باتريك أوسغود، بين فان هوفلن، حكومة اقليم كردستان تعرض أصولا نفطية كبرى لتركيا في بحثها عن إنقاذ مالي، حصاد البيان، العدد: 10، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد،تشرين الثاني- كانون الاول، 2016، ص84.أ،م،د، سالم سليمان ،محرر ، أ.م.د. رشيد عماره، د. عماد المرسومي،تقويم أداء الحكومة، التقرير الاستراتيجي العراقي،2010- 2011،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،بيسان للنشر والتوزيع،2011 بيروت،ص105-106.

[4] ان العصب الاقتصادي في العراق واقليم كردستان العراق يعتمد على النفط فعائدات بيع النفط وكان لهذه الخاصية دور في احداث تنمية نسبية في كردستان العراق ومع هذه الميزة اثرت حالة الاصرار في المضي بالنزعة الانفصالية الى تضاءل قوة تصدير النفط لدى الاقليم والتي وصلت الى ادنى مستوياتها وعو ما عرض الحياة الاقتصادية في اقليم كردستان الى خطر كبير ، ومن باب ثاني الشركات النفطية الفاعلة في المنطقة ستواجه حالة من التصدع حال بروز أي ازمة او معضلة وهذه الشركات بدورها ستعمل على الحد من النزعة الانفصالية، ينظر:د. ابراهيم رومينا،استقلال كردستان العراق و التعقيدات الجيوسياسية في المنطقة،حصاد البيان، العدد: 14، مركز البيان للدراسات والتخطيط،بغداد، تشرين الاول- تشرين الثاني- كانون الاول2017،ص97.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 511-527

ان الحكومة ووزارة النفط تحرصان على توفير البيئة الامنة لعمل الشركات العالمية وحماية استثماراتها في جميع انحاء العراق ومن ضمنها المحافظات الشمالية))[1]

المبحث الثالث/ الادارة الفاعلة

ان واقع الذي تشهده الدولة يفترض تحقيق الارتقاء الى مستوى معرفة وادراك تفصيله والعمل على حفظ التوازن الاجتماعي والاستقرار السياسي وهو بالنتيجة النهائية تقطع دابر أية امكانية لاثارة وتأجيج الفتن السياسية والاجتماعية والقومية فهي تكون الاساس والمقدمة الضرورية لارساء واقامة البناء العقلاني للدولة الشرعية والنظام الديمقراطي ، فهي شروط اساسية لاقامة وادارة فدرالية متجانسة بأبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية والقومية ، وهي حقيقة الفدرالية ، فهي – الفدرالية– ليست بناء جزئيا بل هي نظام اجتماعي سياسي يفترض سريانه في كافة المؤسسات و المناطق وعلى جميع مكونات الدولة[2]،وان من الواضح في حالة المشاكل والاختلالات التي تصاحب التضارب العمل بين الحكومتين في المركز والاقليم فالتزاحم في المشاكل يتطلب تحديد نمط لأسبقيات في معالجة الملفات والاختلالات ليس وفق سلم الاختيار بين الحكومتين وانما وفق سلم افضليات الحاجات المجتمعية ، فكل من الادارتين الحكوميتين يستوجب عليهما معا العمل على اسس نتائج التقويم لوظائفهما وانجازاتهما للفترة السابقة فالحكومتين يجب ان تقسم برامجهما على مراحل تقتضيها من اجل معالجة الانحرافات والاخفاقات فيكون اسس تقويم الاداء الحكومي معتمدا" على مقدار ماتحقق ومقدار ما تم الاخفاق فيه فيكون ذلك عبر التزام الحكومتين امام مجتمعهما وجمهورهما الذي انتخبهما على اساس البرامج الذي قدمته الحكومة للمجتمع ، وقدرت الحكومتين في الالتزام بتنفيذ وتحقيق البرنامج[3] ، فحال الدولة العراقية والتي انتهجت طريق الديمقراطية في العمل وهي مع ما تواجه من معوقات تعد ديمقراطية هشة ، وقد يتبادر الى الاذهان في هذا المجال السؤال الاتي والذي مفادة هو ،

[1] وزير النفط جبار علي العيبي ، نقلا عن : وزارة النفط تنصح شركات التفط الاجنبية بابرام عقود مع الادارة المركزية ،جريدة توركمن إيلى ، العدد 1383، الثلاثاء 2017/10/24.

[2] ميثم الجنابي، م.س.ذ، ص 214- 215.

[3] ا.م.د،سالم سليمان محرر الملف، ا.م.د، رشيد اعماره،د. عماد المرسومي، تقويم أداء الحكومة،التقرير الاستراتيجي العراقي 2010-2011،مركز حمورابي،للبحوث والدراسات الاستراتيجية،العراق،2011،ص93.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 511-527

ما السبيل الى حماية الديمقراطية الغير مستقرة والتي يعاني منها العراق في الوقت الراهن؟ وللوصل الى اجابة هذا السؤال ينبغي تحديد النقاط التالية:[1]

1- العمل على تشكيل وايجاد قيادات سياسية واعية وعاملة بالديمقراطية تتبنى مهمة ترسيخ الديمقراطية ثقافة ووعيا ومنهجا.
2- الاصرار من قبل كل الاطراف على استمرار عملية الانتقال الى الديمقراطية مع عدم اليأس بسبب التحديات التي تواجه الانتقال الديمقراطي.
3- لايكفي تغيير الحكومات ، وانما يحتاج هذا الانتقال الى(اشخاص وعمليات واليات لتقوية المؤسسات والمحافظة على التقدم الاقتصادي وتقوية اللحمة بين قطاعات الشعب).
4- تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية فالكثير من الديمقراطيات تأكدت وترسخت بفعل المنجز الاقتصادي .
5- لمؤسسات المجتمع المدني وعملها بفاعلية في مرحلة الانتقال الديمقراطي ، فوجود هذه المؤسسات وفاعلية عمل مؤسساتها تعمل بدورها على تنمية المجتمع والدولة فكريا وثقافيا وتهيئة الظروف اللازمة لإرساء الديمقراطية .
6- الابتعاد عن أساليب الحكم والتي تؤسس للانقسام الديني والمذهبي والقومي واعتماد العمل على ادارة البلاد وفق اسس المنهج الوطني الموحد للشعب.
7- اعتماد استراتيجية تضمن في تطبيقها تحقيق التوازن بين كل من الاصلاح السياسي والتحرير الاقتصادي الى جانب التغيير الاجتماعي والذي يحقق ويضمن مشاركة المواطنين وتحقيق المواطنة المسؤولة .
8- العمل على استحصال الدعم الخارجي من اجل انجاح التجربة الديمقراطية وهو شرط ضروري للدولة التي تعاني من مشاكل داخلية.

هذه الشروط والتي يستدعي حماية اقامة دولة شرعية تعتمد نظام ديمقراطي مقبول ، وعلى نفس الاتجاه في العمل داخل الدولة العراقية كمجتمع ودولة ومؤسسات ، وعلى مستوى ادامة سير الدولة

[1] د.قحطان حسين طاهر، الديمقراطية الهشة والخوف من الاستبداد،نافذة المستقبل، م.س.ذ، ص249-250.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 511-527

بمختلف مستوياتها كحكومة اتحادية واقليم كردستان ونظام حكومي ومجتمع يتطلب ان تتبنى الدولة العراقية حالة من الثبات النسبي في ترتيب أولويات المرتكزات الداخلية لعموم الدولة وهذه السياسة المطلوبة في ترتيب الاولويات الداخلية مهمة من اجل تحقيق هدفين اساسيين [1] الاول: ضرورة تحقيق الاستقرار من اجل اتمام بناء مؤسسات الدولة ، والثاني : ضروري من اجل اضعاف الذهنية الراديكالية ونفسيتها الاجتماعية – وهذه الذهنية الراديكالية في التفسير والتصرف تصاعدت مستوياتها خلال فترة تهديد الجماعات التابعة لدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام–، وهذه التوازنات المطلوبة لبناء الاستقرار والتكامل المتجانس للدولة الشرعية والتي يحتاجها واقع الدولة العراقية : 1– توازن السلطة والمجتمع،2–توازن التربية والتعليم،3–توازن الاقتصاد والعلم،4– توازن الحرية والنظام،5–توازن الوطنية العراقية والقومية القوميات الاخرى.

فمن جانب السلطة التشريعية للدولة والتي عمدت الى ايجاد حلول وتسويات وفرض بعض التواجد الواجب وجودة من اجل تامين حد من الاتفاق مع الاقليم في بعض الازمات والمشاكل العالقة لمرحلة ما بعد الدولة الاسلامية وكرد على اجراء الاستفتاء في الاقليم حول الانفصال ، اذ طلب البرلمان من رئيس الوزراء ارسال قوات عسكرية لتأمين كركوك ومناطق متنازع عليها ومن جانب السلطة التنفيذية وضح رئيس الوزراء ان هذه القوات لن يتم استخدامها ضد كردستان ، وفي عين الوقت يتوجب على حكومة السيد حيدر العبادي تحقيق جملة من التأكيدات والمواقف:[2]

العمل على ابقاء الدولة العراقية موحدة	طمأنة كل من تركيا وايران بما يكفي لعدم قيامهما بالتدخل في الشأن العراقي	يتوجب ان لا يعاقب الملايين من العراقيين الاكراد الراغبين في التعبير عن تطلعاتهم من اجل تقرير المصير
هنا ينبغي للحكومة الاتحادية التفريق بين اعمال السياسيين الاكراد و الرغبات العاطفية للاجيال والشعب الكردي بالحصول على دولتهم		

[1] ميثم الجنابي، م.س.ذ.ص204.
[2] سجاد نشمي، كيفية نزع فتيل الازمة العراقية – الكردية،حصاد البيان ، العدد:13،مركز البيان للدراسات والتخطيط،بغداد،تموز-اب-ايلول 2017،ص105.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 511-527

فمن باب الاصلاحات التي تقدم بها رئيس الوزراء السيد حيدر العبادي والتي عانت من بعض المثالب فهي من جانب لم تقم وزن لمفهوم الاصلاح العام بل اخذت تعمل في طرف ثاني يعتمد التقشف وتخفيض الانفاق الحكومي لتيسنى معالجة الازمة الاقتصادية ، فكان من جملة سياسات حكومة السيد حيدر العبادي تخفيض الكابينة الوزارية من 33، وزير الى 22، وزير فهي من حيث الاساس تعتبر خطوة ايجابية غير انها كسياسة لم تتمكن من معالجة مشكلة جوهرية والتي تمحورة حول الترهل الوظيفي (اربع ملايين موظف حكومي وثلاثة ملايين ونصف متقاعد الدولة تحولت من دولة خدمات الى دولة رعاية اجتماعية)[1] فالاختلافات التي طفت على سطح العلاقة والعمل المشترك بين الحكومتين المركزية وحكومة الاقليم والتي دفعت الاقليم الى السير في طريق اجراء استفتاء الانفصال ووضع علاقة جديدة بحكومة المركز والتي كانت ذات نتائج غير مرضية مع مواقف دول الاقليم وحتى على المستوى الدولي – الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي – فعلى نطاق الموقف الاقليمي من الاستقلال الاقليم من الدولة العراقية فهو موقف كان ولا يزال ثابتا طوال قيام الدولة القومية والوطنية في المنطقة وهو موقف مرتبط بخلفيات أمنية متصلة بالامن القومي المباشر لهذه البلدان كما ان هذه البلدان في الاساس مشكلة من خليط من الاثنيات والطوائف ومعتمدة على سيطرة قومية معينة او طائفة محددة لكل دولة [2] ، فمن جانب الالتزام بتأكيد اتمام الادارة الفاعلة كانت هناك سعي من قبل حكومتي الاقليم والفدرالية لالتزام بتحقيق اكتفاء المجتمع على المستوى الوطني والاقليم فكانت هناك حالة من الاختلاف بين الادارتين حول بعض الالتزامات المجتمعية وهو مابرز بشكل واضح حول مطالب الاكراد التفاوضية مع الحكومة الوطنية حول الالتزامات المترتبة والتي كانت عالقة من الحكومة السابقة والتي واجهت حكومة رئيس الوزراء الحالي السيد حيدر العبادي مع بداية تشكيلها والتي تركزت مطالب الاقليم الرواتب المحددة لقوات البيشمركة الى جانب ملف النفط في الاقليم وهو ما تم تحديده من قبل ادارة الاقليم بأن تأخذ الحكومات الوطنية في العراق بأعتراف محدد لعقود النفط والتي ابرمتها حكومة الاقليم

[1] الاصلاحات في العراق ... بين الضغط الشعبي والممانعة السياسية، نافذة المستقبل ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، الاصدار الاول،2017، ط1،العراق،2017،ص39.

[2] غازي دحمان ، المعادلة الصعبة طموح الكرد بالاستقلال والخشية الإقليمية من التقسيم ،شؤون عربية ، العدد172،الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة ،شتاء 2017،ص42.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 511-527

مع شركات النفط العاملة في الاقليم الى جانب التزام الحكومة الوطنية وفق الالتزامات القانونية والتي تحتم اعتمادها دفع مستحقات شركات النفط العاملة في الاقليم، ومن جانب اداء الالتزامات المالية لاقليم تم تحديد مطالب الاقليم في استلام حصة محدده من الموازنة الاتحادية لاقليم ، ومن جانب معالجة المشاكل الامنية والتي برزت مع نشاط الجماعات المسلحة في كلا مناطق الاقليم وبقية المحافظات العراق وهو ما كان له تأثير في اظهار بعض الخلافات حول المناطق المتنازع عليها بين الاقليم والحكومة الوطنية [1]

ومن مجالات الخلاف بين الادارتين الوطنية والاقليم تحديد الاتجاه الامني لما عرف بالمناطق المتنازع عليها وغير المقر فيها عائديتها وما توجب نوع من المعالجات للمشاكل الادارية فيه فمن خلال الحلول الانية الموضوعة والتي لم توجد او تقدم حلول ناجعة ودائمة للمشاكل في هذه المناطق وهو اقرته كل الاطراف المحلية والاقليمية والدولية وهو ما وضع بعض الحلول له – فعلى سبيل المثال لاالحصر– وضع وحال محافظة كركوك المتنازع عليها في الصعد الادارية والقانونية بين المركز واقليم كردستان– فمن الحلول الادارية والقانونية التي تم تطبيقها في المناطق المتنازع عليها حلول الادارة المشتركة وتقاسم السلطات وفي نفس الوقد تحديد المسؤوليات لمعرفة جهات التقصير[2]– ، فمن خلال اجتماع مشترك مابين نائب رئيس البعثة الامريكية والقنصليات في العراق السيد جوي هود مع عدد من نواب البرلمان العراقي حيث اقر واكدد الطرفان على ضرورة تمثيل كافة مكونات محافظة كركوك في ادارتها وعدم تكرار الاخطاء السابقة والتي قادت الى حوادث ذات تأثير على امن واستقرار المنطقة والمحافظة [3]، وتحديد حلول خاصة بالواقع الاقتصادي للبلاد– فمن باب اعتماد الثروة النفطية كمصدر اساسي للدخل في العراق – وهذا الجانب تحددت المادة 112، من دستور العراق لعام 2005، والتي نصت على((اولا : تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد ، مع تحديد حصة لمدة محددة للاقاليم المتضررة

[1] محمد للانور ، حكومة العبادي وحصاد سياسات المالكي، السياسة الدولية، العدد:198،مركز الاهرام،مصر،اكتوبر 2014،ص 147.
[2] فمن خلال الادارة المشتركة للمناطق المتنازع عنها لمرحلة خطة فرض القانون من قبل الحكومة الاتحادية تم تحديد عدت خيارات واقتراحات لمحافظة كركوك – كمحافظة متنازع عليها بين الاقليم والحكومة الاتحادي- فكانت من جملة هذه الخيارات اعادة تنصيب محافظ لمحافظة كركوك من المكون الكردي للمحافظة ورئيس لمجلس المحافظة من التركمان ونائب للمحافظ من المكون العربي (هذه المقترحات تم تبنيها من الاكراد) ، كما ان هناك اقتراح تمثل بحل مجلس المحافظة وتنصيب محافظ بأمر رئيس الوزراء بمعونة اربعة نواب . الصالحي : لدينا عدة خيارات لادارة كركوك في المستقبل، جريدة نوركمن إيلي ، العدد 1383، الثلاثاء 24 تشرين الاول 2017.
[3] الصالحي يلتقي رئيس البعثة الامريكية والقنصليات في العراق السيد جوي هود، جريدة توركمن إيلى ، العدد 1382 الثلاثاء 2017/10/24،ص2.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 511-527

والتي حرمت منها ....بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد...))[1] ، ومن اطار ثاني تعتمد سياسة تهدف تحقيق سياسة ادماج ومصالحة داخل المجتمع[2]

فعن طريق استخدام جملة من الحلول ذات البعد الاجرائي والتي تصب في خدمة المواطن – اي كان انتمائه ووجوده الجغرافي على المستوى الوطني او الاقليم– فيكون عبر مجال فتح مجالات اتصال وخدمة وتوجيه بين المواطن ومؤسسات الدولة على كل مستوياتها عبر منح دور اكثر سرعة وعلى مردودية ونتائج = للمواطن والمؤسسة– عبر اطار المجتمع المدني نطاق التماس المباشر مابين الفرد والمؤسسة ، فمجال هذا النطاق واسع ومتعدد وبالغ التأثير ،فالمجتمع المدني " جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق اغراض متعددة منها اغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي ، ومثال ذلك الاحزاب ،ومنها اعراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لاعضاء النقابة ، ومنها اغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح اعضائها ، ومنها اغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية ...ومنها اغراض اجتماعية للاسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية ..."[3]

ومن الحلول والافكار الابرز في التمكين من ادراك وايجاد ادارة وطنية واقليم اكثر جدوا ونجاح في الادارة هي تحديد مكامن الفساد بشكل عام بمختلف أنماطه الادارية والمالية والسياسية وحتى الثقافية – والاخيرة تمثل الاكثر حده ولأوجب للمواجه في العراق–، وفي هذا الاطار ايقاف رؤوس الفساد((هناك فساد عميق يعمل بموازاة ادارة الدولة الرسمية وهو من يقف وراء تخريب المشاريع وتبديد الاموال وضياعها ، بل يقف ايضا

---

[1] دستور جمهورية العراق 2005،

[2] حدد موريس دوفرجيه اربع وسائل اساسية تعتمد من قبل الدولة بصورة عامة والسلطة السياسية بصورة خاصة : 1- وضع القواعد و الاصول والاجراءات واعتبارها قانون بمجموعها يهدف الى الحد من الصراعات ووابعاد العنف الى جانب اقامة تسويات وفرض العقوبات على كل من يخرق هذه القوانين ،2-تطير التنظيم الجماعي من خلال تنظيم الخدمات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من قبل السلطة السياسية ،3-التربية والدعاية على السلطة السياسية التركيز على الجوانب السايكلوجية لاعضاء المجتمع فالتربية تسهم في تحقيق التكامل الوطني بأشكال شتى فالتربية هي ووسيلة لدمج الاجيال الجديدة في المجتمع،4- القسر الاجتماعي ذلك من خلال احتكار الدولة لاستعمال الغنف للمصلحة العليا للمجتمع المحافظة علية من الهزات التي تؤثر على وحدته. ينظر:د. معتز اسماعيل ، الدولة المدنية في العراق سياسات البناء – شروط التمكين-معوقات البناء، دار الكتب العلمية ،ط1،بغداد،2017،ص208.

[3] سيف عبد الفتاح اسماعيل ، المجتمع المدني والدولة في الدين والمدرسة الاسلامية المعاصرة ،في ندوة المجتمع المدني ودورة في تحقيق الديمقراطية ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،1992،ص292، نقلا عن:د. امل هندي الخزعلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية المواطنة والمجتمع المدني "العراق انموذجا:مجلة العلوم السياسية ، العدد:32،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،شباط 2006،بغداد،ص135-136.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 511-527

وراء تعطيل قرارات الحكومة والمماطلة غي تنفيذها . عملية محاربة الفساد تحتاج الى اليات ووسائل غير المعمول بها حاليا والتي تعد متهاونة مع الفساد من حيث الاحكام الجزائية والقانونية ، اذ اننا بحاجة اليوم الى اجراءات تتمثل في مراجعة شاملة للعقود والمشاريع التي تم تنفيذها في الماضي ومدى نسبة نجاحها واحالة المتورطين في عمليات الفساد الى القضاء واسترداد الاموال المسروقة منهم ،اضافة الى تشديد الاحكام القضائية بحقهم))[1]، ومن هذا الاتجاه فالادارة الفاعلة في كل من الحكومة الوطنية والاقليم تتحدد في العمل على انهاء حالة الفساد في البلاد .

الخاتمة

ان جوهر أي تحليل حالي أو مستقبلي لمختلف المشاكل والازمات التي ظهرت وسوف تظر بين الحكومة الفدرالية و حكومة الاقليم يمكن ان يسهم في اتجاهين : ايجابي يتمحور حول العمل على ايجاد الحلول الانية والدائمة لازمة والاستفادة من اخطاء التي قادت لازمة ، او قد يكون اتجاه سلبي يرتكز على عدم دراسة مسببات الازمة وتسويف المعالجات والحلول ، فالاطار العام للعلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم هو اطار فدرالي واسع المجال يعطي الاقليم صلاحيات واسعة الا ان هذه الصلاحيات المحدده لاقليم لم تمكن من بروز مشاكل تفاقمت بضهور فكر متطرف متبنى من قبل جيل من الشباب العراقيين والاجانب يحمل فكرة اقامة دولة اسلامية ولكن بمنظور وخطوات عمل متطرفة اسهمت في تهديد الدولة ليس في العراق فقط وانما في عموم دول الجوار وما ترافق ذلك مع سعي دول المنطقة للتخلص من هذه الافكار المتطرفة والتي اصبحت تهدد كيان ووجود هذه البلدان فمن ابرز التوصيات التي يمكن ان تسهم في ايجاد حلول للمشاكل الانية والمستقبلية بين الحكومة المركزية واقليم كردستان و الدولة والمواطن :

1- المواطن العراقي سواء كان في الدولة الاتحادية ام داخل الاقليم يحتاج التعرف مستوى خدمات ورفاه اقتصادي اعلى من اجل اولا التقليل من نسب الفقر والتي استشرت وتزايدت نسبها في عموم العراق في السنوات الاخير وهو ما يسهم في تحقيق توازن بين السلطة والمجتمع

[1] صادق كاظم،العدو الذي نحاربة بخجل،جريدة توركمن إيلى ، العدد 1423،الثلاثاء 2018/8/7.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 511-527

2- انتهاج نظام تعتمد اسس اكثر علمية وحيادية في رفع مستويات التعليم لعموم الدولة والاقليم هذا التعليم الذي تراجعت مستوياتة ليس في الوقت القريب الراهن وانما تعود في تراجعها الى العقد الثامن من القرن الماضي ومحاولة تحقيق توازن بين التربية والتعليم

3- وضع حلول اقتصادية في تعديد مصادر تمويل الميزانية الخاصة بالدولة وعدم اقتصار مصادر تمويلها على مبيعات النفط وانما اتاحت المجال للصناعة والزراعة والتجارة الى جانب اعتماد اقتصاد يعتمد المعرفة ،توازن الاقتصاد والعلم

المصادر :

اولا: الكتب العربية

بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكوردستان العراق الجاران الحائران،دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1،دمشق ،2009.

د. معتز اسماعيل ، الدولة المدنية في العراق سياسات البناء – شروط التمكين–معوقات البناء، دار الكتب العلمية ،ط1،بغداد،2017

سيف عبد الفتاح اسماعيل ، المجتمع المدني والدولة في الدين والمدرسة الاسلامية المعاصرة ،في ندوة المجتمع المدني ودورة في تحقيق الديمقراطية ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،1992

دساتير الدولة العراقية للفترة من عام 1876 لغاية عام 2005،جمع وترتيب وتعليق القاضي وائل عبد اللطيف الفضل،مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة ،ط2،ب ت،بغداد،

ميثم الجنابي، العراق ورهان المستقبل،دار المدى للثقافة والعلوم،ط1،العراق، 2006،

ثانيا: الدوريات

د. امل هندي الخزعلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية المواطنة والمجتمع المدني "العراق انموذجا:مجلة العلوم السياسية ، العدد:32،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،شباط 2006،

الاصلاحات في العراق ... بين الضغط الشعبي والممانعة السياسية، نافذة المستقبل ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، الاصدار الاول،2017، ط1،العراق،

احمد طاهر ،كردستان العراق وتجديد المطالبة ب تقرير المصير ،السياسة الدولية ، العدد:183،مركز الاهرام ، مطابع الاهرام التجارية قليوبية – مصر،يناير 2011

د. ابراهيم رومينا،استقلال كردستان العراق و التعقيدات الجيوسياسية في المنطقة،حصاد البيان، العدد: 14، مركز البيان للدراسات والتخطيط،بغداد، تشرين الاول– تشرين الثاني– كانون الاول2017

باتريك أوسغود، بين فان هوفلن، حكومة اقليم كردستان تعرض أصولا نفطية كبرى لتركيا في بحثها عن إنقاذ مالي، حصاد البيان، العدد: 10، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد،تشرين الثاني– كانون الاول.

علي بكر،العنف في العراق وصعود النمط الداعشي،السياسة الدولية العدد:198،الاهرام، مصر ،اكتوبر 2014

د. طلال عتريسي، التفاعلات الدولية مع استفتاء كردستان،شؤون عربية، العدد:172،الامانة العامة لجامعة الدول العربية ،القاهرة ،شتاء 2017

أ.فريد اسسرد، المدارس السياسية الثلاثة في العراق وإمكانية التعايش السلمي فيما بينها،اوراق الشرق الاوسط، العدد44، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط،القاهرة ،ابريل 2009.

سيد ابوزيد عمر، تداعيات ما بعد الاستفتاء في كردستان على العراق ودول الجوار سياسيا" واقتصاديا: وأمنيا"،شؤون عربية ،العدد 172،الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ،شتاء 2017.

سينايوهات عراق ما بعد داعش، نافذة المستقبل ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، الاصدار الاول،2017، ط1،العراق،2017.

سجاد نشمي، كيفية نزع فتيل الازمة العراقية – الكردية،حصاد البيان ، العدد:13،مركز البيان للدراسات والتخطيط،بغداد،تموز –اب–ايلول 2017

أ،م،د، سالم سليمان ،محرر ، أ.م.د. رشيد عماره، د. عماد المرسومي،تقويم أداء الحكومة، التقرير الاستراتيجي العراقي،2010– 2011،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،بيسان للنشر والتوزيع،2011 بيروت،

غازي دحمان ، المعادلة الصعبة طموح الكرد بالاستقلال والخشية الإقليمية من التقسيم ،شؤون عربية ، العدد172،الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة ،شتاء 2017،ص42.

محمد للانور ، حكومة العبادي وحصاد سياسات المالكي، السياسة الدولية، العدد:198،مركز الاهرام،مصر،اكتوبر 2014

ثالثا: الصحف

لدينا عدة خيارات لادارة كركوك في المستقبل، جريدة نوركمن إيلي ، العدد 1383، الثلاثاء 24 تشرين الاول 2017.

وزارة النفط تنصح شركات التفط الاجنبية بابرام عقود مع الادارة المركزية ،جريدة توركمن إيلى ، العدد 1383، الثلاثاء 2017/10/24.

الصالحي يلتقي رئيس البعثة الامريكية والقنصليات في العراق السيد جوي هود، جريدة توركمن إيلى ، العدد 1382 الثلاثاء 2017/10/24،

صادق كاظم،العدو الذي نحاربة بخجل،جريدة توركمن إيلى ، العدد 1423،الثلاثاء 2018/8/7.